المراكز التجارية تدخل خط المنافسة على التبغ في تونس

خطوة لقطع الاحتكار تثير مخاوف أصحاب الرخص من كساد تجارتهم

أثار قرار الحكومة التونسية السماح للمراكز التجارية الكبرى ببيع السجائر جدلا واسعا داخل القطاع، حيث عبر أصحاب رخص بيع السجائر عن رفضهم لهذا القرار الذي سيتسبّب في قطع أرزاقهم وكساد تجارتهم في ظل تبرير السلطات لقرارها بتنظيم القطاع وكسر الاحتكار ومكافحة تهريب السجائر حيث يعيش القطاع اختلالات عميقة تحرم الدولة من عوائد ضخمة.

خالد هدوي
صحافي تونسي

تونس – يكافح قطاع التبغ الذي يوفر سنويا نسبة هامة من الضرائب المباشرة لخزينة الدولة مشاكل عدّة تتعلق أساسا بالاحتكار والمضاربة وطرق إسناد الرخص، فضلا عن مشاكل مسالك التوزيع والتهريب، ما دفع الحكومة إلى السماح للمراكز التجارية ببيع التبغ للمستهلكين سعيا منها لتنظيم القطاع وترميم العجز المالي الناتج عن تراجع الموارد الجبائية.

وأكّد رئيس "الغرفة الوطنية للمساحات التجارية الكبرى" هادي بكور أنّه وفقا للإحصائيات الأخيرة فإنّ المُستهلك التونسي يقوم بشراء السجائر بتعريفة أكثر من التعريفة الرسمية المقدّرة لبيع التبغ مشيرا إلى أنّ المبلغ الجملي الذي يدفعه المواطن يوميا أكثر من التعريفة يُقدّر بمليون دينار.

وأكد أن بيع السجائر بالمراكز التجارية الكبرى سيعود بالنفع على المُستهلك الذي يقتني السجائر بتعريفة أغلى بكثير من التعريفة المحددة.

وأضاف في تصريح لإذاعة محلية "بصفة عامة هم يدفعون أكثر من التعريفة أي 360 مليون دينار (131.20 مليون دولار) يدفعها التونسيون لشراء السجائر أكثر من التعريفة الرسمية زيادة على هامش الربح الذي يدفعونه لأصحاب الرخص".

وتابع بكور أنّ "هامش مساحات الربح لكل الفضاءات التجارية والتي تُشغل 12 ألف عامل يقدّر بـ650 مليون دينار سنويا (236.88 مليون دولار)".

ويوفّر قطاع التبغ سنويا نحو 1.3 مليار دينار (0.5 مليار دولار) من الضرائب المباشرة لخزينة الدولة.

وأكد توفيق عباس مدير الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد أنها تكبدت خسائر خلال السنوات الأخيرة. وقال في تصريح صحافي إن "توسع السوق الموازية كبّد الوكالة خسائر بقيمة 1400 مليون دينار".

وأكّد الممثل القانوني للوكالة الصحبي الجلجلي "وجود لوبيات لا تريد تنظيم مسالك توزيع التبغ في إطار عمل ممنهج للتصدي لكل عمليات الإصلاح".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "قطاع التبغ يمول خزينة الدولة بقرابة 8 في المئة، ووكالة التبغ والوقيد حققت أرباحا بقيمة 1350 مليون دينار سنة 2020، بفضل إستراتيجية واضحة وحسن التصرف في أموال الوكالة".

أيمن سلام

كمية لا نحتاجها فرضت علينا وسنضطر لبيعها

ولم ينف الممثل القانوني للوكالة وجود مشاكل أخرى تتعلق بالاحتكار والمضاربة، حيث أصبح عدد الرخص بعد 2011 أكثر من 16 ألف رخصة توزيع، ونحن كمؤسسة مطالبون أن نوفر لهم المنتَج"، مشيرا إلى أن "الاحتكار والمضاربة كبيران والسوق الموازية تسببت في خسائر كبرى كان يفترض أن تدخل خزينة الدولة وتساهم في حل بعض المشاكل المالية".

وبخصوص إسناد الرخص أفاد الجلجلي أنه "يتم عبر لجان جهوية حسب الولّاة (المحافظون)، ولكن هناك ثغرات وتجاوزات حيث لا يتم إسنادها في بعض الأحيان إلى مستحقيها من الفئات الفقيرة ومن يحملون إعاقات، وهذا من مشمولات المرشدين الاجتماعيين".

وأشار بيع التبغ بالمراكز التجارية الكبرى جدلا واسعا لدى أطراف مسالك التوزيع. وسبق أن أمضت الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد أواخر أغسطس الماضي مذكرة تفاهم مع الغرفة الوطنية للمساحات التجارية الكبرى يتم بمقتضاها السماح لها ببيع السجائر وفق بلاغ الوكالة الوطنية للتبغ.

وبرأي بكور فإنّ الغاية من بيع التبغ بالمراكز التجارية الكبرى هو تمكين المواطن التونسي من شراء السجائر بالتعريفة الرسمية والحقيقية التي ضبطتها الحكومة، وتابع أنّ هناك نسبة 80 في المئة من التونسيين لديهم الإمكانية لشراء السجائر بالتعريفة الرسمية، موضحا أنّ الفضاءات الكبرى في تونس تقدّر بـ250 فضاء تابعا للغرفة الوطنية للمساحات التجارية الكبرى.

وأفاد أيمن سلام عضو الغرفة التجارية لتجار التبغ بن عروس (ضواحي العاصمة) في تصريح لـ"العرب"، "نحن أصحاب المهنة الحلقة الأضعف والقطاع فيه عدة مشاكل، ووكالة التبغ ومصنع التبغ بالقيروان يصنعان التبغ ثم يوزعانه حسب أنواع معينة".

وأضاف "نحن أصحاب الرخص نقتني حاجياتنا من التبغ مرة في الأسبوع، لكن المصنّع يفرض علينا الكمية والنوعية حتى إن كنا لا نحتاجها، وهذا يؤدي إلى تكديس السلع التي سنظطر في ما بعد إلى بيعها بخسائر".

وأردف السلامي "هناك مضاربة واحتكار للتبغ وسوق سوداء، وإسناد الرخص يتم حسب الحالات الاجتماعية حيث زادت بعد 2011 بأكثر من 4 آلاف رخصة لتصبح في حدود 13 ألفا".

وبرأي السلامي فإن "مسألة بيع المراكز التجارية الكبرى للتبغ هي ذر رماد على العيون، وكنا نتزود بما قيمته 6 آلاف دينار (2.19 ألف دولار) من التبغ، أصبحنا بفعل هذا الإجراء الجديد نتزود بما قيمته 3 آلاف دينار، وهو ما خلق مشاكل عديدة في مسألة توزيع التبغ بين المراكز التجارية وأصحاب الرخص".

وكان عدد من أصحاب رخص التبغ والوقيد قد نفذوا وقفة احتجاجية أمام قصر الحكومة بالقصبة في أبريل الماضي تحت شعار "لا لقطع مورد رزق 200 ألف عائلة معوزة ومفقرة" تنديدا بقرار رئيس الحكومة القاضي بالسماح ببيع التبغ بالمراكز التجارية الكبرى.

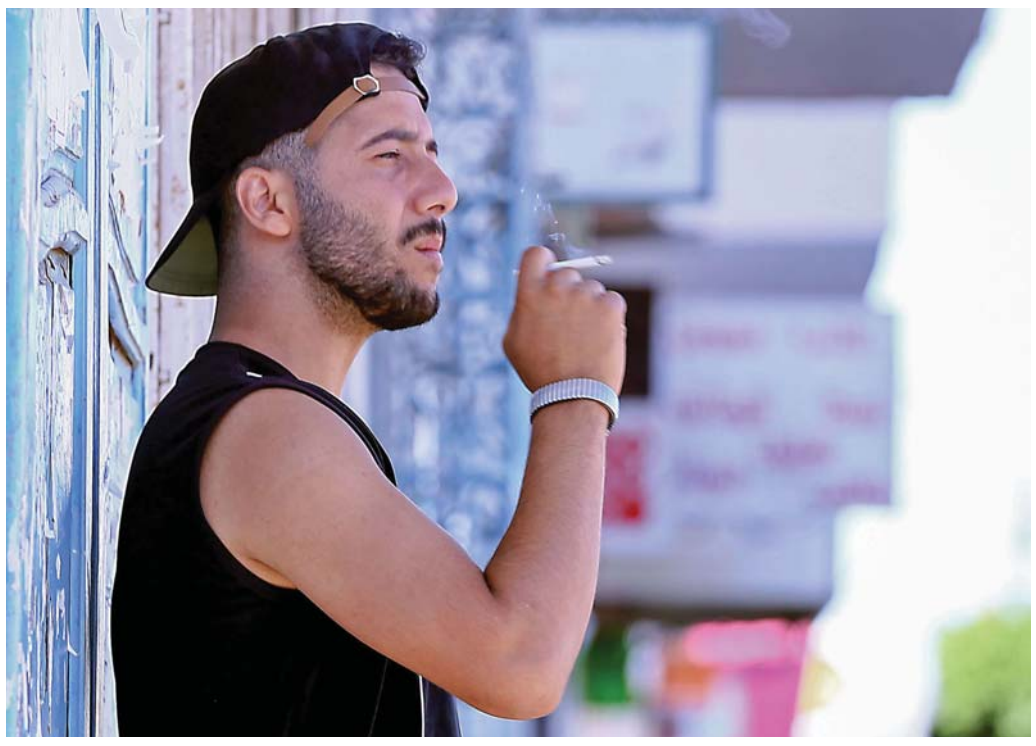

فقراء لكن لا غنى عن سيجارة

تونس تعتزم خفض كتلة الرواتب والدعم

تونس - تسعى تونس إلى إلغاء دعم المواد الأساسية تدريجيا على مراحل خلال السنوات الأربع القادمة وتوجيهه إلى مستحقيه.

جاء ذلك في وثيقة الإصلاحات الحكومية التي سيقدمها الوفد التونسي أمام صندوق النقد الدولي، وفق ما نقلته إذاعة "موزاييك أف.أم" المحلية الثلاثاء.

ويترأس علي الكعلي وزير المالية الوفد التونسي الذي يزور واشنطن خلال الأسبوع الحالي للتفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد، وذلك بمشاركة مروان العباسي محافظ البنك المركزي.

وتسعى الحكومة التونسية إلى التفاوض مع صندوق النقد حول قرض بقيمة 4 مليارات دولار، مقابل تقديم برنامج اقتصادي جديد يتضمن جملة من الإصلاحات من بينها توجيه الدعم إلى مستحقيه والتقليص من كتلة الرواتب وإصلاح الجباية والمؤسسات العمومية.

ويتضمّن برنامج إصلاح الدعم في مرحلة أولى إلغاء دعم المواد الغذائية وتوجيه مقابل مالي لكل التونسيين بغضّ النظر عن دخلهم، إلى جانب فتح منظومة لتسجيل الراغبين في الحصول على الدعم المالي (تعويض).

ووفق المصدر فإن كل العائلات المعوزة والمتحصلين على بطاقة علاج بيضاء يعتبرون مسجّلين آليا وسينتفعون بالتعويض المالي في كل مراحل تنفيذ هذا الإصلاح.

يشار إلى أن تونس تحتاج إلى اقتراض 7.2 مليار دولار من بينها حوالي 5 مليارات دولار في شكل قروض خارجية.

وجدير بالذكر أن نفقات الدعم تقدر بـ6.2 مليار دينار في عام 2021 مقابل 4.1 مليار دينار في عام 2020.

وقال رئيس الحكومة هشام المشيشي يوم الجمعة في مقابلة مع رويترز إن تونس تسعى إلى برنامج قرض بحوالي 4 مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي على ثلاث سنوات مقابل حزمة إصلاحات اقترحتها الحكومة بهدف انعاش اقتصادها العليل.

وبدأ مسؤولون تونسيون هذا الأسبوع زيارة إلى واشنطن للنقاش مع الصندوق حول برنامج تمويلي.

الاتحاد الأوروبي يوحد جهوده لمواجهة المنافسة غير النزيهة من الشركات الصينية

يحشد الاتحاد الأوروبي جهوده لمواجهة المنافسة غير النزيهة للشركات الصينية حيث يعول التكتل على خطة تمنحه سلطات جديدة للحد من تسلل الشركات الصينية إلى الأسواق الأوروبية وستشمل تجميد أيّ عملية استحواذ أو منع مشاركة شركة أجنبية مدعومة من أي دولة في مناقصة عامة.

بروكسل – كشفت بروكسل الأربعاء عن خطة تمنحها سلطات جديدة للحد من إمكانية تسلل شركات أجنبية مدعومة من الدولة إلى سوق الاتحاد الأوروبي، في وقت يسعى التكتل إلى التصدي لتنامي نفوذ الصين.

وتعتزم المفوضية الأوروبية من خلال هذا الاقتراح امتلاك الوسائل لتجميد عملية استحواذ أو منع مشاركة شركة أجنبية في مناقصة عامة إذا كانت مدعومة إلى حد بعيد من الدولة.

مارغريتي فيستاغر

فتح السوق الموحدة ورقتنا الرئيسية مع قدر من الإنصاف

وأوضحت المفوضة المكلفة بالمنافسة مارغريتي فيستاغر أن "فتح السوق الموحدة ورقتنا الرئيسية، لكن ينبغي أن تترافق مع قدر من الإنصاف".

وذكرت المفوضة الدنماركية أن التشريعات السارية تسمح للاتحاد الأوروبي بمراقبة المساعدات التي تمنحها الدول الأعضاء لشركاتها، لكن ليس المساعدات الممنوحة من دول ثالثة، ما يتسبب بفوارق في القدرة على المنافسة.

ويندرج النص في سياق تشديد أوروبا موقفها حيال بكين شريكها التجاري الثاني بعد الولايات المتحدة، في وقت تجهد للحفاظ على توازن اقتصادي ودبلوماسي.

فمن جهة تود ألمانيا الحفاظ على علاقاتها مع البلد الذي يعتبر من أهم الأسواق لصادراتها. ومن جهة أخرى تحذر بعض الدول الأعضاء من المنافسة غير النزيهة التي تمارسها شركات صينية تحظى بدعم كبير من النظام الشيوعي.

كما يسود توتر بين الطرفين على الصعيد السياسي. ففرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على الصين لاتهامها بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ، فردت بكين بفرض عقوبات استهدفت برلمانيين أوروبيين وأساتذة جامعيين ومركز "ميريكس" الألماني للدراسات.

وبحسب النص المطروح الأربعاء يترتب على شركة أجنبية تسعى للاستحواذ على شركة أوروبية تفوق إيراداتها السنوية 500 مليون يورو إبلاغ المفوضية بـ"أي مساهمة مالية تلقتها من سلطات دولة ثالثة".

والأمر نفسه ينطبق على أي مجموعة مشاركة في مناقصات عامة هامة في الاتحاد الأوروبي تتعلق بقطاعات مثل سكك الحديد والاتصالات بقيمة تفوق 250 مليون يورو.

وفي حال لم تلتزم الشركة بذلك فبإمكان المفوضية فرض غرامات عليها.

كما يمنح النص بروكسل إمكانية المبادرة إلى فتح تحقيقات.

وفي حال حصول اختلال في المنافسة بإمكان المفوضية فرض تدابير تصحيحية مثل منع عمليات استحواذ وصولا إلى حظر منح عقد عام للشركة المعنية.

ومن بين المساعدات التي تخلّ بالمنافسة النزيهة القروض بدون فائدة ومعاملة تفضيلية على صعيد الضرائب والمساعدات المباشرة.

واعتبرت المنظمة الأوروبية لأرباب العمل "بيزنس يوروب" أن الاقتراح الذي يتعين الآن طرحه على البرلمان الأوروبي والدول الأعضاء هو "خطوة في الاتجاه الصحيح".

ولا يذكر النص بلدا محددا، لكن مصادر أوروبية تتفق على أن المخاوف المتعلقة بالصين هي في صلبه.

ويطرح القانون بعد توصل بروكسل وبكين بشكل مفاجئ في نهاية العام 2020 وبعد سنوات من التعثر إلى اتفاق "مبدئي" واسع النطاق حول الاستثمارات ما زال يتعين المصادقة عليه.

وصرح نائب رئيسة المفوضية الأوروبية فاليس دومبروفسكيس الثلاثاء لوكالة فرانس برس أنه تم تعليق الجهود الرامية إلى مصادقة الدول والبرلمان على الاتفاق، وقال إنه "في الوضع الحالي الأجواء غير ملائمة للمصادقة على الاتفاق".

غير أن المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل دافعت الأربعاء عن الاتفاق معتبرة أنه "مبادرة مهمة جدا" رغم "كل الصعوبات التي ستظهر حتما في ما يتعلق بإبرامه".

كما نشرت بروكسل الأربعاء نسخة محدثة لإستراتيجيتها الصناعية لمساعدة الاتحاد الأوروبي على الحد من اعتماده على الخارج وخصوصا الصين.

تصعيد مفاجئ

13 ناديا سعوديا تؤسس شركات استثمارية رياضية

الرياض – منحت وزارة الرياضة السعودية خلال الفترة من أغسطس 2019 وحتى مايو الموافقة لـ13 ناديا من أندية دوري كأس الأمير محمد بن سلمان للمحترفين لتأسيس شركات استثمارية ضمن أهداف الحوكمة المنبثقة من مبادرة استراتيجية دعم الأندية في وزارة الرياضة.

ووفقا لوكالة الأنباء السعودية حصلت أندية الهلال والاتحاد والفيصلي والنصر والأهلي والوحدة والقادسية والشباب وأبها والفتح والاتفاق والتعاون والباطن على الموافقة للبدء في إنشاء الشركات وفق الإجراءات النظامية والقانونية، بهدف تأسيس هذه الكيانات.

وتهدف الوزارة من هذه الخطوة إلى تأسيس منظومة استثمارية جاذبة لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الأندية الرياضية، وتمكينها من العمل على استثمار مواردها لتحفيز نمو الاقتصاد الرياضي في المملكة السعودية، وزيادة موارد الأندية ماليا.

وتشترط وزارة الرياضة قبل الموافقة على إنشاء الشركات الاستثمارية، تشكيل لجنة استثمار بالنادي، بالإضافة إلى توضيح أغراض الشركة الأساسية، وتطبيق أنظمة ولوائح الوزارة الخاصة بالاستثمارات والرعاية، بجانب تزويد الوزارة بجميع العقود الاستثمارية القائمة للنادي.

وتكمن استفادة الأندية من الشركات الاستثمارية في تحقيق معايير استراتيجية دعم الأندية وتطبيق الحوكمة وتوفير بيئة استثمارية محفزة تعزز من موارد النادي واستثمار أموال الشركة وفوائض أموال استثمارات النادي، وتحصيل إيرادات تلك الاستثمارات.